آليات التعاون بين الجامعات العراقية وقطاعات الأعمال لتطوير بيئة الاستثمار

م.د.أحمد شاكر*

المستخلص:

تتناول هذه الدراسة موضوع آليات الشراكة بين الجامعات وقطاعات الأعمال ودورها في تحسين مناخ الاستثمار. وركزت الدراسة على تشخيص أبرز المعوقات التي تحول دون تحقيق شراكات مثمرة بين الجامعات وقطاعات الأعمال لتحسين أداء أطراف الشراكة من جهة والمساهمة بتعزيز متطلبات التنمية المستدامة المرتكزة على المعرفة في العراق من جهة أخرى. كما تضمنت الدراسة عرضاً موجزاً لواقع مناخ الاستثمار في العراق وإمكانيات المساهمة بتحسينه عبر تعزيز الشراكة بين الجامعات وقطاعات الأعمال، وعرضاً لطبيعة وأشكال الشراكة، والفرص والتحديات المتصلة بها. وأهم ما توصلت إليهِ الدراسة يتمثل بضرورة التواصل بين الجامعات وقطاعات الأعمال كخطوة أولى للتنسيق وتحديد مواعيد اجتماعات بتوقيتات مناسبة بين الأطراف المتحمسة للتعاون في الجامعات مع الإدارات العليا لقطاعات الأعمال من أجل اقتراح أساليب متنوعة للشراكة الممكنة والمثمرة التي تستند إلى مبدأ تبادل المكاسب في ضوء المعطيات القائمة محليا ودولياً، والسعي لتشخيص واقتراح إستراتيجيات محددة لتطوير متطلبات استدامة الشراكة التي تنعكس إيجابا على تطوير جودة التعليم التطبيقي في الجامعات وتحسين القدرة التنافسية لقطاعات الأعمال وبما يعزز متطلبات التنمية في اقتصاد المعرفة.

Abstract:-

This study deals with the mechanisms of partnership between universities and business sectors, and their role in improving the investment climate. The study focused on identifying the most important obstacles that prevent fruitful partnerships between universities and business sectors to improve the performance of the partners of the partnership on the one hand, and contribute to enhancing the requirements of sustainable development, based on knowledge in Iraq, on the other hand. The study also included a brief overview of the reality of the investment climate in Iraq, and the possibilities of contributing to its improvement, by strengthening the partnership between universities and business sectors, and presenting the nature and forms of partnership, opportunities and challenges related to it. The main conclusion of this study is the need for communication between universities and business sectors, as a first step to coordinate and schedule appropriate meetings between parties wishing to cooperate in universities with senior managers in the business sectors to propose different ways of partnership. Based on the principle of profit sharing in the light of existing data, and seek to identify and propose specific strategies to develop the sustainability requirements of the partnership, which will positively affect the development of the quality of applied education in universities, and improve the competitiveness of business sectors, and enhance the requirements of development in the knowledge economy.

1- المقدمة:-

*عضو هيئة تدريس / جامعة النهرين/ كلية اقتصاديات الأعمال

يعد موضوع الشراكة بين الجامعات وقطاعات الأعمال من أبرز المواضيع التي تحظى بإهتمام كبير من قبل الحكومات والمؤسسات البحثية والجامعات وشركات الأعمال لما لها من أهمية لحشد إمكانيات المجتمع بما فيها من طاقات وموارد للمساهمة بتحديد آليات عمل فاعلة وممكنة لحل المشكلات المعقدة التي لا يمكن تنفيذها من قبل طرف واحد لغرض تعزيز مقومات الشراكة المثمرة بين الجامعات وقطاعات الأعمال للمساهمة في تطوير مناخ الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة المرتكزة على المعرفة كشرط ضروري لاستدامة تحسين القدرة التنافسية للقطاعات المختلفة في الاقتصاد العراقي.

وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في تناول موضوع الدراسة من خلال جمع أكبر قدر ممكن من البيانات والتقارير الدولية والدراسات المنشورة المرتبطة بمشكلة وأهداف الدراسة وتحليلها واستخلاص نتائج وتوصيات للمساهمة في معالجة المشكلة والإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها.

1-1- مشكلة البحث:-

تتلخص مشكلة البحث بضعف علاقات الشراكة المستدامة والمثمرة بين الجامعات وقطاعات الأعمال في العراق الأمر الذي ينعكس سلبا على جودة مخرجات التعليم العالي وضعف صلتها بحاجات سوق العمل وعجزها عن المساهمة الفاعلة بتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الانتاجية وضعف دورها في تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز مقومات التنمية المستدامة في اقتصاد المعرفة.

1-2- فرضية البحث:-

يترتب على التواصل بين ممثلين للجامعات وقطاعات الأعمال في العراق توفير فرص ملائمة لصياغة آليات تعاون مثمرة ومستدامة بينهما تراعي مصالح وتحفظات الطرفين وتساهم بتعزيز مقومات التنمية الاقتصادية المرتكزة على المعرفة.

1-3- أهمية البحث:-

تتجلى أهمية البحث في عرض الأفكار المطروحة حول موضوع الشراكة بين الجامعات وقطاعات الأعمال وتحليلها واقتراح آليات عمل ملائمة للبدء بالخطوات الممكنة المتعلقة بموضوع الشراكة ومساهمتها المرجوة بتطوير بيئة الاستثمارفي العراق.

1-4- أهداف البحث:-

تهدف هذه الدراسة إلى بحث السبل الملائمة لإقامة علاقات شراكة فاعلة بين الجامعات وقطاعات الأعمال لتطوير أدائهما وتحسين مناخ الاستثمار، وذلك من خلال:-

أ- التعرف على واقع مناخ الاستثمار في العراق وإمكانيات تحسينه عبر تفعيل التعاون بين الجامعات وقطاعات الأعمال بالاستفادة من الأفكار المطروحة ضمن تقارير المنظمات الدولية والدراسات ذات الصلة.

ب- عرض أنواع الشراكة بين الجامعات وقطاعات الأعمال، وتحليل الفرص والتحديات التي تواجه تفعيل دورها في العراق.

ج- توضيح أبرز جوانب المكاسب من تعزيز الشراكة بين الجامعات وقطاعات العمال.

د- اقتراح بعض الإجراءات الممكنة التي يمكن أن تساهم بإنشاء و/أو تفعيل علاقات شراكة بين الجامعات وقطاعات الأعمال في العراق.

2- واقع وآفاق الاستثمار في العراق:-

سيتم التطرق ضمن هذه الفقرة إلى مفهوم وأنواع الاستثمار ووضع العراق على وفق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، والى أبرز الملاحظات والتوصيات الصادرة من المنظمات الدولية ذات الصلة بالاستثمار والتنمية المستدامة المرتكزة على المعرفة.

2-1- مفهوم وأنواع الاستثمار:-

يهتم متخذو القرار في قطاعات الأعمال بتحقيق النمو عبر القيام باستثمارات جديدة تزيد من فرص تحقيق الأرباح المستقبلية. ويعرف الاستثمار بأنه الحصول على السلع الرأسمالية لإنتاج سلع وخدمات أخرى [1].

يترتب على الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية امتلاك المستثمر لأصل حقيقي. في حين ينتج عن الاستثمارات المالية امتلاك المستثمر لأصل مالي. وقد يستثمر المقيم في بلد ما داخل السوق المحلي فيتحقق بذلك ما يدعى بالاستثمار المحلي، أو يستثمر في الأسواق الأجنبية فيتحقق بذلك ما يدعى بالاستثمار الأجنبي [2].

ويمكن التمييز بين استثمار الشركات في البحث والتطوير الذي يستهدف إنتاج أصول غير ملموسة كملكية فكرية وأبرز أنواعها براءات الاختراع التي يتمتع بموجبها المخترع بحقه في التحكم الكامل في اختراعه لمدة 20 عاما كتعويض له عن استخدام نتاج فكره الذي يمكن تطبيقه تجاريا، والاستثمار الذي يستهدف إنتاج أصول مادية التي تتضمن الاستثمار الإحلالي والاستثمار التوسعي والاستثمار

الابتكاري، إذ يتجسد الأخير بتنفيذ أول تطبيق تجاري لبراءة الاختراع بهدف تحقيق تقدم تكنولوجي يعزز الميزة التنافسية للشركات [3].

في حين تضمن تقرير الابتكار العالمي لعام 2017 تعريفا للابتكار بأنه تطبيق منتج (سلعة أو خدمة) جديد أو محسن بشكل ملحوظ ، أوعملية جديدة ، أو طريقة تسويق جديدة ، أو طريقة تنظيم جديدة لتطبيقات الأعمال ، أو موقع عمل المنظمة ، أو علاقاتها الخارجية. وقد عكس التعريف السابق تطور طرق ادراك الابتكار واستيعابه بشكل أكبر مما كان سائدا قبل عقدين. فقد أعتاد الاقتصاديون وصناع القرار سابقا التركيز على ابتكار المنتجات التقنية المرتكزة على البحث والتطوير المنجزة غالبا في القطاعات الصناعية من قبل قوى عمل عالية التعليم داخل مراكز البحث والتطوير الخاصة بها بشكل يؤدي إلى وجود بلدان تقود الابتكار وأخرى متخلفة، إذ لا تملك الأقتصاديات المنخفضة والمتوسطة الدخل خيارا سوى اللحاق خلف الأقتصاديات القائدة للابتكار. في حين تبدو قابلية الابتكار اليوم أوسع من مجرد القدرة على تحقيق انجاز كبير كاكتشاف جديد ضمن مجموعة المنتجات التقنية، إذ تتضمن فكرة الابتكار بدون انفاق ابتكاري على البحث والتطوير Non- R&D innovation expenditure الذي يعد مصدرا مهما لحصاد ثمار الابتكار التقني عبر الاهتمام بكيفية تحقيق الابتكار في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، فقد تعقد نشاط إنتاج المعرفة وتشت جغرافيا أكثر من أي وقت مضى مضيفا جهات فاعلة جديدة في نشاط الابتكار من خارج الأقتصاديات عالية الدخل [4].

ويهدف معدي مؤشر الابتكار العالمي لعام Global Innovation Index (GII) 2017 إلى توفير بيئة ملائمة لتحقيق متابعة متواصلة لعوامل الابتكار، وتزويد صناع القرار بأدوات رئيسة تتضمن مقياساً ملائماً للابتكار لتصحيح سياسات الابتكار، وإيجاد مقياس يحقق أفضل تعبير ممكن يعكس قدرات الابتكار في المجتمع ويذهب لأكثر من مجرد الاعتماد على مؤشرات الابتكار التقليدية مثل عدد مختبرات البحث والتطوير والأوراق العلمية المنجزة ومستوى الإنفاق على البحث والتطوير، إذ تضمن الابتكارات الاجتماعية social innovations وابتكارات نماذج الأعمال business model innovations بالإضافة إلى الابتكارات التقنية technical innovations [5].

وقد تضمن (GII) لعام 2017 تصنيفا لأداء 127 دولة في مجال الابتكار ضم عدداً من الدول العربية والإقليمية ولم يكن العراق من بينها، ويعتمد (GII) لعام 2017 على مؤشرين فرعيين أحدهما لمدخلات الابتكار والآخر لمخرجاته، وتتفرع منهما محاور أخرى تتضمن بمجملها 81 مؤشرا، فعلى سبيل المثال يعكس أحد مؤشرات مدخلات الابتكار التعاون البحثي بين الجامعات وقطاعات الأعمال

University/industry research collaboration، كما يعكس أحد مؤشرات مخرجات الابتكار توليد نماذج تنظيمية بإستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICTs and organizational model creation [6] [7].

واحتسبت الدرجة الاجمالية لـ (GII) لعام 2017 لكل بلد عبر حساب المتوسط البسيط للمؤشرين الفرعيين لمدخلات ومخرجات الابتكار، كما احتسبت نسبة كفاءة الابتكار Innovation Efficiency عبر قسمة المؤشر الفرعي لمخرجات الابتكارعلى المؤشر الفرعي لمدخلاته،إذ تعكس نسبة كفاءة الابتكار المدى الذي ساهمت فيه مدخلات الابتكار بتوليد مخرجاته في بلد ما [8].

ويختلف مصطلحي (تطوير) و(اختراع)، إذ يشير الأول إلى ادخال شيئ من التحسين أو التعديل على الاختراعات القائمة دون أن يجسد مبدأ أو أسلوبا جديدا في العمل لم يكن معروفا من قبل [9].

ويتجه جزء من الاستثمار في البحث والتطوير إلى انجاز بحوث علمية أساسية تستهدف اكتشاف حقائق علمية جديدة، في حين يتجه الجزء الآخر إلى انجاز بحوث تطبيقية تستهدف التوصل إلى اكتشاف منتج جديد أو طريقة إنتاج جديدة بالاعتماد على نتائج البحوث الأساسية [10]. وترتفع انتاجية الإنفاق على البحث والتطوير مع تراكم الخبرات الذي يتجسد بشكل تسريع تدفق الاختراعات والملكيات الفكرية وتطبيقها تجاريا.

ويمكن أن تزيد الشركات من قيمة أصولها غير الملموسة المتضمنة ملكيات فكرية عبر المساهمة في انتاجها بالانفاق على البحث والتطوير لاسيما في مجال البحوث التطبيقية، أو شراء حق استخدامها من منتجيها لتعزيز استثماراتها الابتكارية وتسريع تطورها التكنولوجي وتحسين قدرتها التنافسية. وتجتهد بعض الشركات بتنفيذ استثمارات ابتكارية وتخاطر بكونها أول من بادر بتطبيق تكنولوجيات جديدة لتكون بذلك قائدة للتكنولوجيا وتجني مكاسب احتكارها للتطبيقات الجديدة لمدة محددة، في حين تفضل بعض الشركات مراقبة ما يستجد من ابتكارات لتقوم بتقليدها أو شرائها كونها تنتهج إستراتيجية التابع التكنولوجي وتكون الداخل المتأخر مستفيدة من تجارب الداخل الأول لتطبيق التكنولوجيا ولكنها قد تواجه دخولا صعبا إلى السوق لأن من سبقوها رسخوا وأقاموا عوائق للدخول إليهِ. في حين يرى بعض الاقتصاديين أن الشركات قد تكون بوضع أفضل باعتماد إستراتيجية التابع المبكر [11][12].

وتزداد فرص الاستثمار وتقل مخاطره وتتحسن مؤشرات الانتاجية مع تطوير عملية صناعة القرار الاقتصادي وتوسع فرص التسويق وتعزيز ارتباطات قطاعات الأعمال بسلسلة توريد أكثر استقراراً.

2-2- واقع مناخ الاستثمار في العراق:-

يعاني الاقتصاد العراقي من ضعف قدرته الاستيعابية للاستثمار في العديد من القطاعات الانتاجية كما يواجه صعوبات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يتضح من بيانات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2017 الموضحة في الشكل 1 الصادر من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن العراق جاء بالمرتبة 106 من بين 109 دول. كما تعكس قيمة المؤشر العام للجاذبية ضعف أداء الاقتصاد العراقي الذي سجل 28 نقطة من إجمالي 100 نقطة وهو أدنى بوضوح من القيمة المسجلة للدول العربية وللمتوسط العالمي البالغتين 42 و47 على التوالي. ويتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من ثلاث مجموعات رئيسة يندرج تحتها 11 مؤشرا فرعيا تضم بدورها 59 مؤشرا فرعيا آخر[13]. إذ يمكن أن تساهم كوادر الجامعات بالتعاون مع قطاعات الأعمال لبحث سبل تحسين أداء مؤسساتهم الذي سيحقق تحسنا في أداء العراق على وفق ما تعكسه بعض المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، فعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن أن يقود التعاون بين الأكاديمين ورجال الأعمال إلى تطوير عمليات اتخاذ القرارات التي تحسن الأداء الاقتصادي وانتاجية العمل وتساهم بمعالجة سوء الادارة والفساد الإداري وتطوير بيئة أداء الأعمال، كما يمكن مساهمتهم بتحسين مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي وتطوير استخداماتها لخدمة متطلبات التنمية المستدامة.

الشكل 1 بيانات الأداء العام للعراق ومكانته في مؤشر ضمان 2017

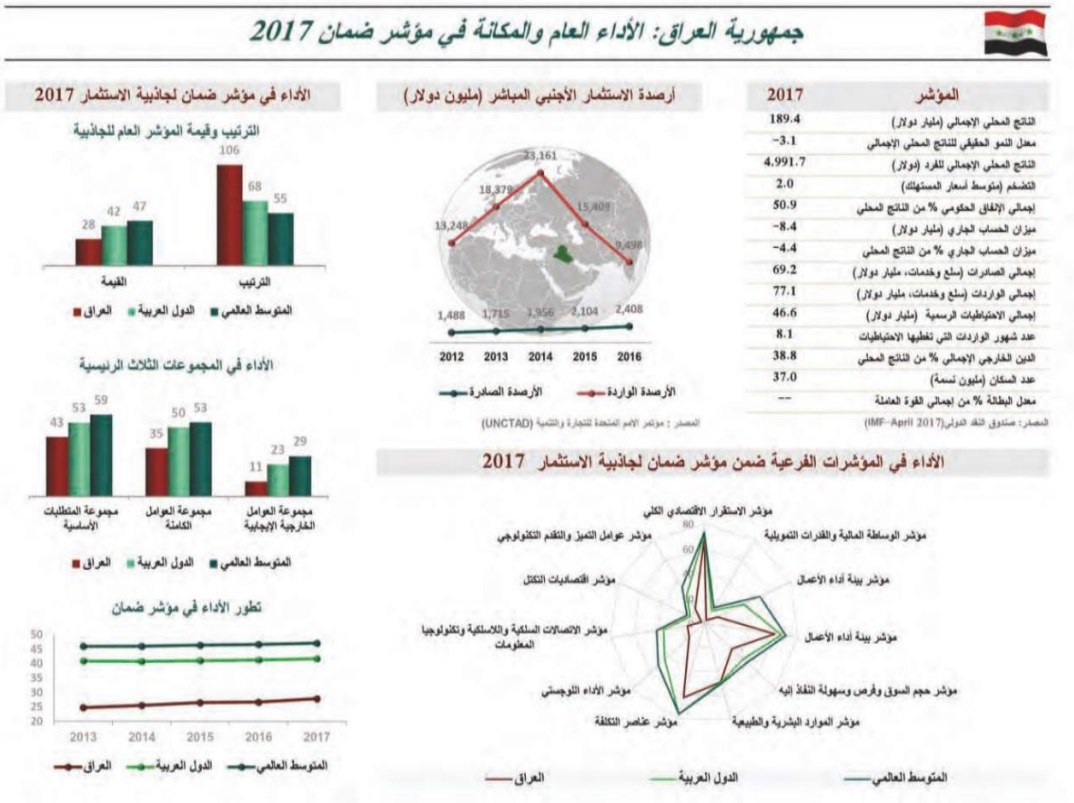

المصدر:- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017، ص : 69.

ويتضح من الشكل 2 أن العديد من الدول المتقدمة صناعيا كاليابان ومعظم دول الاتحاد الأوربي التي تعرض فرص تعاون مع الدول النامية في مجال البحث والتطوير واستدامة التنمية لم تكن ضمن أهم عشر دول استثمرت في العراق خلال المدة 2012-2016 الأمر الذي يستدعي التنبيه إلى ضرورة سعي الحكومة العراقية إلى إقامة إستراتيجيات تنمية مشتركة مع عدد أكبر من الدول المتقدمة تكنولوجيا لغرض نقل التكنولوجيا وتعزيز القدرات الوطنية في مجال البحث والتطوير وبما يحقق مصالح كلا الجانبين، كما يمكن ملاحظة أن القطاع الزراعي ومعظم قطاعات الصناعات التحويلية كالصناعات الهندسية والنسيجية والغذائية والكيميائية لم تظهر ضمن أهم عشر قطاعات تم انجاز مشاريع استثمار أجنبي فيها خلال المدة ذاتها الأمر الذي يعكس ضعف قدرتها التنافسية.

الشكل 2 بيانات مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة للعراق في مؤشر ضمان 2017

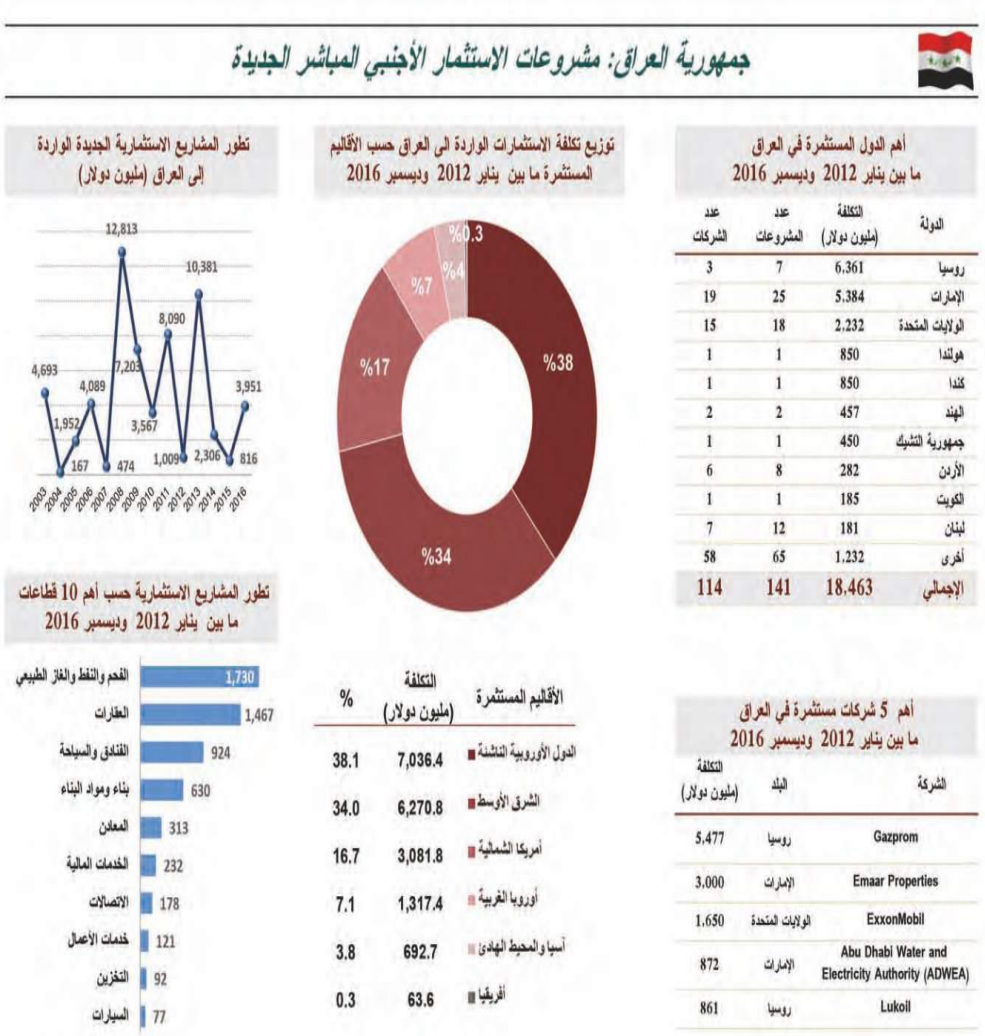

المصدر:- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017، ص : 70.

كما يتضح من الشكل 3 الخلل الواضح الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي بين هيكل الإنتاج المحلي الذي يتمتع بقدرة تنافسية دولياً وهيكل الاستهلاك المحلي، إذ يمكن أن يعبر عنهما إلى حد ما بنسب السلع المصدرة ونسب السلع المستوردة على التوالي، إذ يتضح أن أهم عشر مجاميع سلعية منتجة

ومصدرة عام 2016 بينت أن نسبة 98% من قيمة الصادرات تحققت من تصدير النفط (الوقود والزيوت ومنتجات التقطير)، في حين أن أهم عشر مجاميع سلعية مستوردة للعام نفسه سجلت نسب محصورة بين 13.2% لاستيرادات الآلات والمفاعلات وغلايات الماء من إجمالي قيمة الاستيرادات كحد أقصى و3.1% لاستيراد الوقود المعدنية والزيوت ومنتجات التقطير من إجمالي قيمة الاستيرادات كحد أدنى.

الشكل 3 بيانات الصادرات والواردات السلعية للعراق في

جمهورية العراق: الصادرات والواردات السلعية

أهم السلع التي تصدرها العراق عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	46.696	98.00
2	اللؤلؤ و الأحجار الكريمة والمعادن	769	1.61
3	الفاكهة والمكسرات	60	0.13
4	الجلود الخام(غير الفراء)	27	0.06
5	عجائن من خشب المواد السليلوزية الليفية	20	0.04
6	البلاستيك ومصنوعاته	15	0.03
7	الأسمدة	11	0.02
8	السلع غير المحددة	5	0.01
9	الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	5	0.01
10	اجهزة طبية و بصرية	4	0.01

أهم الدول التي تستورد السلع من العراق عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الصين	10.646	22.3
2	الهند	9.974	20.9
3	الولايات المتحدة	6.301	13.2
4	كوريا الجنوبية	5.033	10.6
5	إيطاليا	3.258	6.8
6	اليونان	2.556	5.4
7	هولندا	1.912	4.0
8	إسبانيا	1.376	2.9
9	اليابان	1.086	2.3
10	الصين	928	1.9

أهم السلع التي تستوردها العراق عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	3.727	13.2
2	الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها	2.827	10.0
3	مستلزمات من الحديد والصلب	1.221	4.3
4	مركبات غير السكك الحديدية والترام	1.208	4.3
5	البلاستيك ومصنوعاته	1.043	3.7
6	منتجات صيدلانية	978	3.5
7	السلع غير المحددة	957	3.4
8	الأثاث والإضاءة وتجهيزات المباني	885	3.1
9	مستلزمات الملابس والاكسسوارات محبوكة	884	3.1
10	الوقود المعدنية والزيوت ومنتجات التقطير	869	3.1

أهم الدول التي تصدر السلع إلى العراق عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الصين	7.656	27.2
2	تركيا	7.640	27.1
3	كوريا الجنوبية	1.438	5.1
4	الولايات المتحدة	1.269	4.5
5	الهند	974	3.5
6	روسيا	917	3.3
7	ألمانيا	808	2.9
8	سلطنة عمان	759	2.7
9	إيطاليا	685	2.4
10	البرازيل	455	1.6

مؤشر ضمان 2017

المصدر:- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017، ص : 71.

لذلك ينبغي تركيز الجهود للاستفادة من فرص التعاون الدولي المتاحة في مجال التعاون التقني منها على سبيل المثال لا الحصر مشاريع التعاون التنموية للوكالة اليابانية للتعاون الدولي JACA Japan International Cooperation Agency لتبني إستراتيجيات تدعم القطاعات التي تعاني من ضعف قدرتها التنافسية وإشراك الكفاءات الوطنية بهذا الجهد لغرض تطوير قدراتهم وللمساهمة بتقليص الفارق بين هيكل الصادرات وهيكل الاستيرادات وتقليل الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط وتنويع مصادر تكوين الناتج المحلي الإجمالي [(14)].

وبالرغم من أن (GII) لعام 2017 لم يتضمن تصنيف أداء العراق في نشاط الابتكاربسبب نقص البيانات، الا أن تقرير الابتكار العالمي لعام 2017 أشار إلى عدد من الملاحظات الداعمة لتعزيز الابتكار في البلدان النامية، إذ أكد على أهمية انشاء مؤسسات لقيادة النمو بالابتكار والابداع ونشر الابتكارات لتسريع معدلات النمو بالأجل الطويل، كنشر الابتكارات الزراعية الذكية والرقمية للتغلب على التحديات الخطيرة المتصلة بالأمن الغذائي. ويطرح التقرير بعض الفرص الممكن استغلالها من قبل البلدان النامية إذ يشير إلى أن مزيج الابتكارات التقنية وغير التقنية مطلوبة لسلاسل القيمة ، فعلى سبيل المثال إن بعض التقنيات في قطاع الزراعة سيكون من المطلوب نشرها وتطويرها من قبل الأقتصاديات المتقدمة في حين تتبنى الأقتصاديات النامية تقنيات موجة الابتكارات الزراعية السابقة مثل المحاصيل المعدلة وراثيا ، ونظم الري بالتنقيط ، وما شابه ذلك. وبنفس الوقت ستحتاج البلدان النامية إلى بذل جهد أكبر في مجال البحث والتطوير المحلي ، إذ ستحتاج إلى اعداد أولويات البحوث لسياقات محددة على سبيل المثال متابعة تنوع أصناف البذور الملائمة لبيئتها [(15)].

كما أشار تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017 إلى ضرورة اتخاذ الحكومات السياسات والتدابير اللازمة لتحسين الوصول الشامل إلى الانترنت من خلال التعليم وبناء القدرات لتسهيل عملية التحول إلى الاقتصاد الرقمي وربط الشركات المحلية لاسيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي يمكن أن يعزز انتاجيتها بشكل كبير. كما أشار التقرير إلى أن رقمنة الاقتصاد قد تقود إلى تحقيق مكاسب للشركات المحلية من خلال اندماجها بسلاسل القيمة الالكترونية العالمية [(16)].

فقد يترتب على الاستخدام الملائم لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وقواعد البيانات في اطار التعاون بين الجامعات وقطاعات الأعمال سهولة حصول أساتذة الجامعات وطلبتهم على بيانات

لمدخلات ومخرجات الشركات الكبيرة وبالتالي إمكانية مساهمتهم في اقتراح فرص استثمارية لمشاريع صغيرة ومتوسطة ذات ارتباطات أمامية و/أو خلفية جيدة بالشركات الكبيرة، إذ يقود ما سبق إلى سهولة وصول المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة المقترحة إلى السوق وزيادة فرص مساهمتها بالإنتاج وتخفيض مخاطرها من خلال اندماجها بسلاسل القيمة المضافة محليا و/أو دولياً.

وتنسجم فكرة ربط المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة المقترحة بالشركات الكبيرة مع السياسات المتبعة لبعض الدول المتقدمة، فعلى سبيل المثال إن الشركات الكبيرة في اليابان مطالبة باتباع نظام يضمن إقامة تحالف إستراتيجي مع المننشآت الصغيرة باعتبارهم موردين ومقاولين من الباطن [17]. كما توجد جهود مشابهة في البلدان النامية، فعلى سبيل المثال تم في مصر عام 2017 اعداد خارطة استثمار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تتضمن نوعية ونظام الاستثمار ومواقعه الجغرافية وقطاعاته والأيدي العاملة المطلوبة لكل استثمار مقترح والصناعات المغذية والاستثمارات المجاورة التي يمكن الاستفادة منها وملكية العقارات المتاحة للاستثمار ونظام التصرف فيها والمطارات والموانئ القريبة منها ومعلومات ملائمة لدراسة أولية لجدواها الاقتصادية [18]. ويتضح مما سبق إمكانية مساهمة الجامعات وقطاعات الأعمال بكشف المزيد من فرص الاستثمار عبر تعزيز الشراكة بينهما ومواجهة تحدياتها التي سيتم توضيخها ضمن الفقرة اللاحقة.

3- الشراكة بين الجامعات وقطاعات الأعمال الفرص والتحديات:

تنوعت وازدادت علاقات الشراكة بين الجامعات وقطاعات الأعمال بوتيرة متسارعة منذ بداية الثورة الصناعية في مجال البحث والتطوير واستمرت الشراكة لغاية منتصف القرن العشرين تتم بصيغ تضمن استقلالية الجامعات ومؤسسات البحوث فيها عن جداًول أعمال القطاع الخاص ومخططاته التفصيلية. غير أن صيغ الشراكة بدأت تتغير جذريا في أساليبها ونوعياتها، إذ تحولت إلى علاقة تتداخل فيها مصالح كل من الجامعات والقطاع الخاص وقد تتضارب أحيانا، وأصبح هناك التزام للجامعة باتباع إستراتيجيات محددة من قبل شركات القطاع الخاص للقيام ببحوث تطبيقية خاضعة لجداًول زمنية لتحقيق أهداف تجارية، الأمر الذي دفع الجامعات للتركيز على البحوث التطبيقية على حساب البحوث الأساسية.

كما أن العديد من الشركات بدأت القيام بأنشطة تعليمية، فعلى سبيل المثال تم في الولايات المتحدة الأمريكية انشاء معاهد تقنية تابعة للشركات لتخريج متخصصين مؤهلين للعمل فيها مثل معهد جنرال

موتورز General Motors Institute وبرنامج فورد للتدريب Ford Technical Training. كما أن الشركات الصناعية في ألمانيا حددت اطارا عاما لمقررات معاهد التقنية بحيث يصبح الخريجين جاهزين للعمل دون حاجة لتدريبهم وهناك تجارب لا حصر لها بهذا الصدد. وقد تسببت المناهج وطرق التعليم التي لاتراعي حاجات السوق إلى ارتفاع معدلات البطالة للخريجين، الأمر الذي حفز العديد من الجامعات إلى تعديل مناهجها التعليمية لتأهيل خريجيها وتزويدهم بالمهارات الملائمة لمتطلبات سوق العمل كمؤشر أساسي لجودة أداء الجامعات.وقد تضاعفت صور الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، فعلى سبيل المثال أنشأت كل جامعة في الولايات المتحدة الأمريكية مركزا أو مكتبا أو لجنة متخصصة في شؤون اتفاقيات التعاون في مجال البحث والتطوير وانشاء المختبرات والمعامل اللازمة لها [19].

3-1- مفهوم وأنواع الشراكة بين الجامعات وقطاعات الأعمال:

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مفهوم المشاركة بأنه عبارة عن بنية تنظيمية للعمل المشترك حيث يمكن استغلال الموارد لدى الأطراف مثل المعرفة المهنية والمهارات، والتمويل، والأجهزة، أما الاهتمامات المتفاوتة فيمكن تسويتها، في حين تحافظ الأطراف المتشاركة على استقلاليتها التامة [20].

وتتنوع صيغ الشراكة والتعاون بين الجامعات وقطاعات الأعمال ومن أهمها ما يأتي [21]:-

3-1-1- الاستشارات: تمثل الاستشارات أكثر أنواع التعاون بين الجامعات وقطاعات الأعمال التي يمكن أن تأخذ طابعا رسميا عبر ابرام الشركات عقود استشارات مع الجامعات في مجالات محددة مقابل أجور يتم الاتفاق عليها، كما يمكن أن تأخذ طابعاً غير رسمي عبر قيام بعض الباحثين في الجامعات بتقديم الاستشارات للشركات بصورة فردية.

3-1-2- التطبيق العملي وتطوير البرامج والمقررات الدراسية: وتتضمن علاقات بصيغ مختلفة منها على سبيل المثال (مشاركة شركات القطاع الخاص في ورش عمل ومؤتمرات لتطوير المقررات الدراسية في الجامعات، والسماح للطلبة بالتطبيق العملي في الشركات، واقامة رحلات علمية إلى الشركات ودورات مشتركة معها، وتبادل الخبراء، الخ..).

3-1-3- الشراكة البحثية ومراكز الأبحاث: يتضمن هذا النوع من العلاقات بين الجامعات وقطاعات الأعمال ابرام عقود شراكة لإنجاز بحوث تطبيقية مشتركة.

3-1-4- منح التراخيص لاستغلال حقوق الملكية الفكرية وبراءآت الاختراع: تمنح الجامعات التراخيص لقطاعات الأعمال بحق استغلال براءات الاختراع والملكية الفكرية المتولدة في الجامعات لإنتاج منتجات جديدة أو مطورة أو طرق إنتاج جديدة.

3-1-5- صيغ أخرى تتم من خلالها الشراكة بين الجامعات وقطاعات الأعمال (عدا حاضنات الأعمال) منها:

- **الزيارات المتبادلة العادية.**
- **الاشتراك في المؤتمرات والندوات وورش العمل.**
- **المنشورات والمطبوعات المشتركة.**
- **المعارض والاسواق التجارية والصناعية.**
- **دعم الطلاب والباحثين.**
- **تمثيل قطاعات الأعمال في مجالس ادارة مؤسسات التعليم العالي.**
- **مساهمة قطاعات الأعمال في تمويل بعض الأنشطة العلمية في الجامعات.**

3-1-6- حاضنات الأعمال كبيئة ملائمة للتعاون بين الجامعات وقطاعات الأعمال:-

توفر بيئة حاضنات الأعمال فرص كبيرة لإقامة شراكات وتعاون مستدام بين الجامعات وقطاعات الأعمال. لذلك سيتم في هذه الفقرة ابراز مفهوم وأهداف حاضنات الأعمال، وأنواعها، وأبرز معوقات اقامتها وكما يأتي:-

3-1-6-1- مفهوم وأهمية حاضنات الأعمال:-

بالرغم من تعدد المفاهيم والتعريفات لحاضنات الأعمال إلا أن هناك شبه اجماع على أنها تمثل بيئة متكاملة من التسهيلات والآليات الداعمة لرواد الأعمال الذين يمتلكون أفكارا محددة ويسعون لاستخدامها بانشاء مشاريع استثمارية صغيرة ومتوسطة والذين هم بحاجة إلى الدعم اللازم لإنشائها في مرحلة التأسيس والانطلاق،إذ تكمن أهمية إنشاء حاضنات الأعمال فيما تحققه من أهداف تتضمن احتضان مشاريعهم لمدة محددة لتجاوز صعوبات هذه المرحلة التي تنتهي بتخرج مشاريعهم من الحاضنة لغرض إفساح المجال لاستيعاب مشاريع أخرى، ويتم خلال مدة الاحتضان تأهيل رواد الأعمال وربط مشاريعهم بالقطاعات الإنتاجية القائمة وبحركة السوق ومتطلباته.

ويعرف مركز الاتحاد الأوربي للشؤون الاستراتيجية وتقديم الخدمات حاضنات الأعمال بأنها منظمة تساهم في عملية انشاء الشركات الناجحة من خلال تزويدهم بمجموعة شاملة ومتكاملة من الدعم، بما في ذلك منحهم مساحة في الحاضنة، وخدمات دعم الأعمال التجارية [22].

ويقاس نجاح حاضنات الأعمال بعدد المشاريع الجديدة المتخرجة منها خلال مدة محددة والتي تستمر في التطور بعدها. في حين يقاس نجاح الحاضنات التقنية بمستوى ما تحققه في نشر التقنية وتبني براءات اختراعات الأكاديميين تجاريا.

3-1-6-2- أنواع حاضنات الأعمال:-

تصنف الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية (National Business Incubation Association (NBIA حاضنات الأعمال إلى الأنواع الآتية [23]:-

أ- حاضنات أعمال خاصة يملكها القطاع الخاص وتهدف لتحقيق الربح.

ب- حاضنات أعمال عامة تملكها الدولة وتركز بالدرجة الأولى على تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني.

ج- حاضنات الأعمال المختلطة وملكيتها مشتركة بين القطاعين العام والخاص.

د- حاضنات أعمال ذات صلة بالجامعات، وهي منبثقة من الجامعات والمعاهد العليا.

هـ- حاضنات أخرى تكون تحت رعاية ودعم جهات مختلفة مثل المؤسسات الفنية السينما مثلاً، ورجال الدين، وغرف التجارة، وغيرها.

3-1-6-3- آليات عمل حاضنات الأعمال:-

بعد تأسيس حاضنة الأعمال وتوفير مكان ملائم لها فإن طلبات الانتساب من قبل أصحاب الأفكار الريادية ستتوافد على الحاضنة، وتتم دراسة الطلبات من قبل لجنة متخصصة لإصدار قرارها بقبول عدد منها وفق معايير دراسة جدواها الاقتصادية . وتبادر الحاضنة بعد ذلك بتقديم مجموعة من الخدمات والتسهيلات مقابل رسم احتضان. ويتم إبرام عقد بين المؤسستين المحتضنة والحاضنة يتضمن تعهد الأولى بدفع رسم الاحتضان وإخلاء الحاضنة بعد مدة محددة لإتاحة الفرصة لاحتضان مشاريع أخرى.[24]

3-1-6-4- معوقات عمل حاضنات الأعمال:-

تواجه حاضنات الأعمال عددا من المعوقات التي تضعف فرص نجاحها في تحقيق أهدافها وتتضمن ما يأتي [25]:-

أ- قد يكون طموح المؤسسة المحتضنة أعلى من قدرات الحاضنة.

ب- قد يكون تفاعل الأطراف التي تستهدفها الحاضنة لتسهيل عمل المؤسسة المحتضنة ضعيفاً.

ج- قد تواجه حاضنات الأعمال مشكلة اعتماد المؤسسة المحتضنة عليها بكل المجالات.

د- تتباين قناعات المؤسسات الحاضنة والمحتضنة في تحديد مستوى المخاطرة الذي ينبغي أن تتحمله الحاضنة عند ضمانها أمام المؤسسات المالية للحصول على التمويل.

3-2- المكاسب المستهدفة من تعزيز التعاون بين الجامعات وقطاعات الأعمال:

تهدف كل من الجامعات وقطاعات الأعمال إلى حصاد أكبر قدر ممكن من المنافع التي يمكن تحققها عبر أستخدم صيغ التعاون بينهما. ويمكن تقاسم مكاسب التعاون بين الجامعات وقطاعات الأعمال كما يأتي [26] [27]:-

3-2-1- مكاسب الجامعات من التعاون مع قطاعات الأعمال:-

يمكن أن تحقق الجامعات العديد من المكاسب من خلال تفعيل التعاون مع قطاعات الأعمال منها:-

أ- توفير مصادر تمويل جديدة لتعزيز متطلبات أنشطة الجامعات التعليمية والبحثية.

ب- اجراء بحوث تطبيقية محددة من قبل الشركات باستخدام امكانياتها وتوفير فرص للتدريب العملي لطلبة الجامعات فيها.

ج- تحسين أداء الجامعات عبر مواكبتها لتطور المهارات المطلوبة لسوق العمل ليتم في ضوئها اجراء التطوير اللازم لمناهجها التعليمية.

د- توفير فرص ملائمة لاكتشاف مواضيع لبحوث تطبيقية مستمدة من الواقع.

هـ - توزيع مخاطر الاستثمار في البحوث التطبيقية بين أطراف التعاون.

ولعل من أبرز المكاسب التي يمكن أن تحققها الجامعات بشراكتها مع قطاعات الأعمال هو تحسين مهارات طلبتها بما ينسجم مع متطلبات سوق العمل عبر تطوير أساليب التعليم التجريبي، إذ يتم التأكيد على أهمية هذا الموضوع من قبل المتخصصين المشاركين في العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل، فعلى سبيل المثال عرضت Schindler Buchanan المدير التنفيذي للعمليات في الشبكة العالمية لمدرسة الأعمال Global Business School Network (GBSN) جانبا من

الحوار الذي دار في جلسات القمة الثانية الموسومة (التعلم من خلال العمل Learning By Doing) التي أقامتها (GBSN) بالتعاون مع الجامعة الوطنية للادارة في كمبوديا عام 2016 ، إذ دار الحوار حول أهمية وتحديات التعليم التجريبي في التعليم الإداري، إذ ركز الحوار على كيفية تعاون كليات الأعمال مع الصناعة لتطوير اجراءآت فعالة ومشاريع تعليمية لطلابهم. وقد تم تعريف التعليم التجريبي بأنه طريقة تركز على النتائج التي تتعامل مع التحديات المرتبطة بقيادة الأعمال بطريقة تجذب المتعلم إلى الواقع بالاضافة للمفاهيم النظرية. كما أوضح معاون العميد Eric Shih لمدرسة SKK في كوريا الجنوبية أن مشاريع التعلم العملي تحتاج إلى دعم كامل من شريك في قطاعات الأعمال في المدرسة، حيث أن المشروع الذي ليس له أهمية حقيقية لشركات الأعمال لا يوفر فرصة تعليمية قيمة. كما ذكر Chang Bunleang المؤسس المشارك والعضو المنتدب لسلسلة متخصصة في المنتجات الكمبودية تدعى Brown Coffee أن ادارة الموارد البشرية تقابل المرشحين للعمل استنادا إلى مشاريع التعلم التجريبية التي قامو بها في مدارسهم لأنها تكشف عن استعدادهم للمساهمة في اتخاذ القرارات ضمن فرق العمل والتفكير النقدي لتحديات الأعمال [28].

كما تقدم العديد من الجامعات فرصا لتطوير أساليب التعليم التجريبي، فعلى سبيل المثال قدمت جامعة أوكسفورد دليلا للتعلم من خلال العمل لتطوير أساليب التعلم التجريبي وربط المفاهيم النظرية بالتطبيق العملي في سياق يحاكي جوانب تجارب العالم الحقيقي للحصول على الخبرة العملية، إذ يطرح الدليل إمكانية البدء بأنشطة بسيطة لتطوير أساليب التعليم التجريبي دون اجراء تغير للمنهج الدراسي أو جدوله الزمني أو طرق التقييم. فقد يسعى بعض التدريسيين بتوسيع نطاق وطبيعة عناصر التعلم التجريبي بمناقشة الأفكار الممكنة بهذا الصدد مع التدريسيين والجهات الأخرى ذات الصلة بموضوع التعليم التجريبي [29].

ويركز التعليم التجريبي على تعزيز ثقة الطلبة بأنفسهم لاستخلاص استنتاجات وحلول لمشكلة معينة من خلال تجربتهم في التفكير وممارسة بعض الاستقلال عن التدريسي، إذ يكون دور التدريسي عرض نشاط معين يتم تصميمه من قبله ومساعدة الطلبة في تسهيل عملية تفكيرهم وتحليلهم للنشاط [30].

3-2-2- مكاسب قطاعات الأعمال من التعاون مع الجامعات:-

تتنوع مكاسب قطاعات الأعمال من التعاون مع الجامعات التي قد تتضمن ما يأتي:

أ- اكتساب الشركات قوة تنافسية من توظيفها لنتائج الأبحاث التطبيقية في الجامعات كبراءات الاختراع، إذ تعزز بذلك أصولها غير الملموسة وتمنحها قوة احتكارية خلال مدة حماية الاختراع وتحقق بحسن توظيفها أرباحا أعلى وقدرة على تمويل استثمارات جديدة في البحوث التطبيقية تعزز استدامة قوتها التنافسية.

ب- توفير فرص لدعم اتخاذ القرارات وتحسين الأداء الاقتصادي للشركات بمشاركة الكوادر الجامعية عبر اقتراح طرق بديلة أو مبتكرة لتخصيص مواردها،أو تمويلها، أوإستراتيجيات تسويقها، أو تشخيص أولويات الاستثمار.

ج- التقليل في المدى البعيد من الاعتماد على التقنيات والخبرات الاجنبية وتعزيز القدرات المحلية على توليد ابتكارات تقنية و/أو نماذج اقتصادية إدارية تحقق فرص أفضل لمستقبل أداء قطاعات الأعمال.

د- إمكانية استخدام وتشغيل المعامل التجريبية والمختبرات الموجودة في الجامعات.

وبالرغم من المكاسب المذكورة للجامعات وقطاعات الأعمال من التعاون بينهما غير ان فرص التعاون المثمر قد تزداد مع توفير حوافز ملائمة لقطاعات الأعمال قد تتضمن تخفيض الضرائب أو تقديم تسهيلات ائتمانية أو أي حوافز أخرى للشركات مرتبطة بدرجة تعاون قطاعات الأعمال مع الجامعات.

كما يمكن للشركات أن تبادر بتسليط الضوء على أنشطتها في مجال التعاون مع الجامعات والمكاسب المتحققة منها لتعكس لكل الجهات المهتمة بأنشطتها (لاسيما حملة الأسهم في الشركات المساهمة) سعي الادارة لتطوير الأداء الاقتصادي وتحقيق مصالح الملاك وبما يعزز الشفافية والثقة بادارة الشركات، إذ يمكن على سبيل المثال اقتراح قيام الشركات المساهمة بالافصاح بشكل اختياري عن هذه الانشطة ضمن تقاريرها السنوية أو الفصلية حتى وان كانت قوانين وتعليمات الافصاح الالزامي في أسواق المال لا تلزم الشركات المساهمة بالافصاح عنها في اطار سعيها لتحسين جودة التقارير المالية لترشيد قرارات المستثمرين، إذ أكدت دراسات عديدة على أهمية تبني الشركات للافصاح الاختياري ضمن تقاريرها المالية لتحسين جودة التقارير وترشيد قرارات المستثمرين وبما ينعكس ايجابا على الأداء الاقتصادي للشركات [31].

3- 3- معوقات إقامة شراكة بين الجامعات وقطاعات الأعمال في الدول النامية:-

تعرقل بعض العقبات فرص إقامة تعاون وشراكة بين الجامعات وقطاعات الأعمال يأتي في مقدمتها غياب إستراتيجية وطنية للبحث العلمي التطبيقي تتحدد من خلالها الحقول البحثية المهمة ودعمها بشراكات دولية وبالتمويل اللازم عبر خطة وطنية شاملة. كما يشير كل طرف من أطراف التعاون المنشود تشخيصه للأسباب التي قد تقف حائلا أمام إقامة الشراكة، وفيما يأتي عرضا سريعا لمعوقات الشراكة من وجهتي نظر كل من الجامعات وقطاعات الأعمال [32] :-

3- 3 -1- معوقات الشراكة من وجهة نظر الكوادر الجامعية:-

أ - ضعف اهتمام القطاع الخاص بالاستثمار في البحث والتطوير والابتكار لقلة توفر رأس المال المخاطر وبالتالي ضعف الفرص المتاحة لتراكم الخبرات الوطنية في مجال البحث والتطوير والابتكار، ويعيدنا بحلقة مفرغة إلى استمرار ضعف الاهتمام بهذا النوع من الاستثمار بدواعي قلة الخبرة ومصادر التمويل المتاحة له.

ب- تفضل الشركات التعاقد مع مؤسسات بحثية أجنبية لضعف ثقتها بمخرجات نظائرها المحلية.

ج- اكتفاء الشركات بما لديها من فنيين لاعتقادها أن الجامعات بعيدة نسبيا عن الاهتمام بالبحوث المطلوبة للشركات.

د- صعوبة توفير المعلومات للبحث العلمي للأكاديميين باعتبارها من أسرار الشركات.

هـ - ضعف اهتمام الجامعات بتسويق مخرجات البحوث التطبيقية.

3- 3- 2- معوقات الشراكة من وجهة نظر رجال الأعمال:

أ- مبالغة بعض الباحثين بتقدير كلفة برامج الشراكة لذلك لاترغب الشركات بالمخاطرة بمثل هذه البرامج غير المضمونة النتائج.

ب- انشغال الجامعات بالتدريس والنشاط الأكاديمي وانجاز بحوث للحصول على الشهادات أو للترقية العلمية، وصعوبة تفرغهم لإنجاز بحوث تطبيقية لتقديم حلول عملية باستمرار لمتابعة المشاكل المتواصلة التي تعرقل تحسن الأداء الاقتصادي للشركات.

ج- وجود تطور سريع في طبيعة عمل بعض الشركات تفوق قدرة الجامعات للمساهمة بمعالجة تداعياتها.

د- افتقار الجامعات إلى مراكز التحويل Centers of Transfer، وهي معامل متخصصة لتحويل نتائج الأبحاث العلمية إلى منتج أولي قابل للتسويق قبل مرحلة الإنتاج التجاري.

3-4- تجارب الشراكة بين الجامعات وقطاعات الأعمال في العراق:-

سعت أكثر من جهة حكومية في العراق إلى توفير آليات للشراكة بين الجامعات وقطاعات الأعمال و/أو انشاء حاضنات أعمال منها :-

أ- صدور تعليمات آلية تعاون تشكيلات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة عام 2009. وقيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتشكيل شعبة حاضنة التعليم العالي عام 2015، وهو تشكيل اداري مركزي للعمل بمشاريع القيمة العلمية والعملية المضافة The Added Scientific and Practical Value وهي مشاريع الحاضنات بأنواعها ، (حاضنات تكنولوجية، حاضنات أعمال، واحة/ حديقة تكنولوجية، حاضنة إقليمية، حاضنة دولية،..الخ).إذ أعلنت السياسات العامة والآليات المتبعة لتنفيذ مشاريع الحاضنات إذ تضمنت السياسات أعطاء أولوية لتخصيص التمويل اللازم لإنشاء حاضنات أعمال وإقامتها قرب الجامعات [33].

ب- قيام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بفتح باب التقديم على القروض الخاصة بحاضنات الأعمال عام 2018 وتم الاعلان عن آلية تنفيذها [34].

ج- كشفت هيأة البحث والتطوير الصناعي التابعة لوزارة الصناعة والمعادن عن عزمها انشاء سبعة حاضنات تكنولوجية لرعاية الاعمال الابداعية والمبدعين والمساعدة على انضاج العمل الابداعي وتحويله إلى منتج مع تقديم الاسناد والدعم للشخص المبدع لتأسيس شركة خاصة به [35].

وقد سبقت الاشارة إلى أن العراق لم يدرج تصنيفه في مجال الابتكار ضمن مؤشر (GII) لعام 2017 بسبب قلة البيانات المتاحة، بما فيها أحد المؤشرات الفرعية لمدخلات الابتكار المتمثلة بالتعاون البحثي بين الجامعات وقطاعات الأعمال، وبعض مؤشرات مخرجات الابتكار مثل تطبيقات البراءآت، وكثافة دخول الشركات الجديدة إلى قطاعات الأعمال، الأمر الذي جعل التحليل يفتقر لفرصة متابعة أداء العراق في مجال الابتكار. لذلك سعى الباحث للحصول على بعض البيانات ذات الصلة لتعزيز الدراسة وتحليل واقع التعاون بين الجامعات العراقية وقطاعات الأعمال وآثارها على الاستثمار، إذ قدم طلبا إلى جامعة النهرين ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة البحث والتطوير يتضمن المطالبة

بعدد من البيانات التي تعكس جانبا من مدخلات ومخرجات التعاون بين الجامعات وقطاعات الأعمال على مستوى جامعة النهرين وعلى مستوى إجمالي تشكيلات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، إذ تمت المطالبة بتوفير البيانات ذات الصلة للمدة 2009–2017 لكونها تبدأ من سنة اصدار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتعليمات آلية تعاون تشكيلاتها مع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة عام 2009 ، تبعها تشكيل شعبة حاضنة التعليم العالي عام 2015، إذ تضمنت البيانات المطلوبة ما يأتي :-

1- قيمة الإنفاق على البحث والتطوير والابتكار.
2- قيمة الإنفاق الاستثماري.
3- عدد المشاريع البحثية التطبيقية التي تم المساهمة بتمويلها.
4- عدد براءات الاختراع للأكاديميين.
5- عدد براءات الاختراع التي تم استثمارها فعلا.
6- عدد عقود أو اتفاقيات التعاون والاستشارات مع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وفق آليات التعاون.
7- عدد عقود أو اتفاقيات التعاون والاستشارات مع القطاعين الخاص والمختلط.
8- عدد المؤشرات المعتمدة لمتابعة تقييم المكاسب المتحققة لأطراف التعاون المذكور في الفقرتين 6 و 7 أعلاه.
9- عدد حاضنات الأعمال التي تم المساهمة بانشائها والمسجلة من قبل شعبة حاضنة التعليم العالي.
10- عدد المشاريع التي تم احتضانها في حاضنات الأعمال الجامعية.
11- قيمة التمويل المقدم للمشاريع المحتضنة في حاضنات الأعمال الجامعية.
12- عدد المشاريع التي مضى على تخرجها من حاضنات الأعمال الجامعية أكثر من سنتين والمستمرة بنشاطها الاقتصادي.

ويوضح الجدول (1) البيانات المتاحة لبعض مدخلات ومخرجات التعاون بين جامعة النهرين وقطاعات الأعمال للمدة (2009–2017).إذ تعكس بيانات الأعمدة 1 و2 و4 و5 و8 و9 جانبا من مدخلات التعاون بين الجامعات وقطاعات الأعمال التي تمثل الجهد المبذول للمساهمة بانتاج براءات اختراع واكتشاف إمكانيات لإدخال منتجات وطرق إنتاج جديدة وتكوين أصول غير ملموسة جديدة

وتقديم المشورة والدعم اللازم لشركات الأعمال لتعزيز قدراتها التنافسية لاسيما في مجال الاستثمار والابتكار، في حين تعكس بيانات الأعمدة 6 و7 جانبا من مخرجاته. ولم تتوفر بيانات بعض المدخلات مثل عدد المشاريع البحثية التطبيقية التي تم المساهمة بتمويلها، وعدد عقود أو اتفاقيات التعاون والاستشارات مع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وفق آليات التعاون، كما لم يتم انشاء حاضنات أعمال في جامعة النهرين لذلك فإن قيم البيانات مساوية للصفر فيما يتعلق بعدد حاضنات الأعمال التي تم المساهمة بإنشائها والمسجلة من قبل شعبة حاضنة التعليم العالي وعدد وقيمة المشاريع التي تم احتضانها في حاضنات الأعمال لجامعة النهرين الأمر الذي يستدعي الاشارة إلى ضرورة الاهتمام بانشاء حاضنات أعمال مرتبطة بالجامعة لتعزيز دورها كجامعة منتجة، والاهتمام بتوفير البيانات المفقودة وتعزيزها ببيانات أخرى ذات صلة بموضوع الدراسة ليتسنى للباحثين المساهمة باقتراح مؤشر مركب ملائم لمتابعة وتقويم أداء التعاون بين الجامعات العراقية وقطاعات الأعمال مستقبلا. كما يتضح من البيانات المتاحة أن الإنفاق على البحث والتطوير سجل تراجعا كبيرا خلال المدة 2014 – 2017 من 118 مليون دينار عام 2014 إلى 19.5 مليون دينار عام 2017، وانخفضت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى إجمالي انفاق الجامعة من 0.23% عام 2014 إلى 0.06% عام 2015 ، وتوقف الإنفاق الاستثماري في جامعة النهرين كمعظم الجامعات الحكومية الأخرى نتيجة لزيادة تخصيصات الإنفاق على المؤسسات العسكرية والأمنية بسبب تدهور الوضع الأمني وزيادة متطلبات معالجته من جهة وانخفاض أسعار النفط عالميا والاضطرار للتقليص حجم الموازنة العامة في العراق من جهة أخرى، وللأسباب المذكورة نفسها انخفض عدد عقود المكاتب الاستشارية لجامعة النهرين من 68 عام 2014 إلى 20 عام 2016 ، وانخفضت قيمة عقود المكاتب الاستشارية للجامعة من 254 عام 2015 إلى 178 عام 2016.

كما لم تتوفر بعض بيانات مخرجات التعاون مثل عدد براءات الاختراع التي تم استثمارها فعلا (الاستثمار الابتكاري). ولم يسجل أي مشروع مضى على تخرجه من حاضنات الأعمال الجامعية أكثر من سنتين وما زال مستمرا بنشاطه الاقتصادي لعدم انشاء حاضنات أعمال في جامعة النهرين لذلك فإن قيم بياناته مساوية للصفر. كما لم تقدم أي مؤشرات معتمدة لمتابعة تقييم المكاسب المتحققة لأطراف التعاون.

جدول (1) البيانات المتاحة لبعض مدخلات ومخرجات التعاون بين جامعة النهرين وقطاعات الأعمال للمدة (2009-2017).
(مليون دينار)

السنوات	الإنفاق على البحث والتطوير (1)	الإنفاق الاستثماري (2)	إجمالي الإنفاق لموازنة الجامعة (3)	الإنفاق على البحث والتطوير إلى إجمالي انفاق الجامعة 1/3%=(4)	الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي انفاق الجامعة 2/3 %=(5)	عدد البحوث المنشورة في مؤتمرات ومجلات عالمية ومحلية (6)	عدد براءات الاختراع لمنتسبي جامعة النهرين (7)	عدد عقود المكاتب الاستشارية لجامعة النهرين (8)	قيمة عقود المكاتب الاستشارية لجامعة النهرين (9)
2009	21.2	6734	*	*	*	*	*	*	*
2010	63.5	3636	48381	0.13	7.51	*	*	*	*
2011	50.9	8842	48507	0.1	18.22	526	4	53	*
2012	131	7719	53580	0.24	14.4	401	1	70	*
2013	159	10659	55476	0.28	19.21	284	4	71	*
2014	118	0	50883	0.23	0	424	4	68	*
2015	20	0	30956	0.06	0	538	8	29	254
2016	25.5	0	*	**	**	470	12	20	178
2017	19.5	0	*	**	**	*	17	*	*

الملاحظات:-

أولا - تشير العلامة (*) إلى عدم وجود بيانات مسجلة لعدم توثيقها و/أو لصعوبة اتاحتها .

ثانيا- تشير العلامة (**) إلى قيم غير معرفة رياضيا لكونها عملية احتساب لكسر قيمة مقامه صفر.

ثالثا- جامعة النهرين- قسم الشؤون المالية، للحصول على بيانات الأعمدة (1)، (2)، إذ تضمن الإنفاق على البحث والتطوير أجور الخبراء وتعضيد البحوث.

رابعا- تم احتساب بيانات الأعمدة (4)، (5) من قبل الباحث.

رابعا- جامعة النهرين-انجازات جامعة النهرين، الاصدار الأول كانون الثاني 2015، والاصدار الثاني للعام الدراسي 2014-2015، والاصدار الثالث للعام الدراسي 2015-2016، وجامعة النهرين- قسم التخطيط، للحصول على بيانات الأعمدة (3)، (6)، (7)، (8)، (9).

وبالرغم من تراجع معظم مؤشرات مدخلات التعاون بين جامعة النهرين وقطاعات الأعمال خلال المدة 2014-2017، فقد سجلت مؤشرات مخرجاته المتاحة تحسنا ملحوظا، إذ ارتفع عدد البحوث المنشورة من 424 عام 2014 إلى 470 عام 2016، كما ارتفع عدد براءات الاختراع من 4 عام 2014 إلى 17 عام 2017، الذي قد يعكس ثمار الجهود الذاتية للباحثين وتطور خبراتهم و/أو الدعم المالي الأفضل نسبيا المقدم لهم قبل عام 2014 لاسيما وأن نتاج البحث العلمي قد يتطلب

مدة تمتد لسنوات عديدة. وبالرغم مما قد يبدو تحسنا لأداء الجامعة في إنتاج البحوث والبراءات غير أن التحسن المذكور لايمكن تأكيده ما لم تظهر آثاره الايجابية على أداء قطاعات الأعمال من خلال ارتفاع عدد براءات الاختراع التي تم استثمارها فعلا.

أما على مستوى تشكيلات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فيوضح الجدول (2) تحقق ارتفاع في عدد براءات الاختراع لمنتسبي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للمدة (2009–2017)، إذ ارتفع عدد براءات الاختراع المسجلة من 23 عام 2009 إلى 262 عام 2017. وبالرغم من أن إجمالي عدد البراءآت خلال مدة الدراسة بلغ 806 غير أن ما تم تسويقه منها بلغ 15 فقط الأمر الذي يعكس ضعف القدرة على تسويقها، كما سجلت 33 حاضنة أعمال وضمت 20 مشروع محتضن وفقا للمعلومات التي حصل عليها الباحث من قبل دائرة البحث والتطوير في الوزارة.

جدول (2) عدد براءات الاختراع لمنتسبي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للمدة (2009-2017).

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد براءات الاختراع	23	24	46	46	52	59	90	204	262

المصدر:- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة البحث والتطوير.

وفي الوقت الذي تتواضع فيه الجهود المحلية المبذولة في مجال الشراكة بين الجامعات وقطاعات الأعمال فإن هناك تجارب حققت نجاحات باهرة عالميا منها على سبيل المثال تجربة اليابان، إذ ارتفعت قيمة البحوث التي طلبتها شركات القطاع الخاص من الجامعات اليابانية من 502 مليون دولار في بداية التسعينيات إلى حوالي 3.5 مليار دولار نهاية عام 2001 ، كما نما عدد المراكز البحثية التعاونية بين الجامعات والقطاع الخاص من 23 مركزا بداية التسعينيات إلى 62 مركزا نهاية عام 2001 [36].

الاستنتاجات والتوصيات

تم في نهاية هذه الدراسة التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات وقدمت في ضوئها التوصيات المتضمنة للآليات المقترحة للتعاون بين الجامعات العراقية وقطاعات الأعمال وبما يراعي معوقات التعاون ويحقق أهداف الدراسة وكما يأتي:-

أولا - الاستنتاجات:-

1- يترتب على ضعف فرص التعاون بين الجامعات وقطاعات الأعمال تدهور جودة مخرجات الجامعات الذي يتمثل بضعف التوافق بين مهارات الخريجين ومتطلبات سوق العمل وزيادة معدل البطالة وتراجع فرص الاستثمار.

2- يتولد عن زيادة فرص التواصل بين ممثلين لأساتذة الجامعات ونظرائهم لقطاعات الأعمال إمكانية إقامة شراكات بين الجانبين وبما يحقق مصالحهما المشتركة وتعزيز التنمية المستدامة.

3- يترتب على ابتكار صيغ عقود لإنجاز بحوث تطبيقية بين الجامعات والمؤسسات الانتاجية تضمن وجود حوافز ملائمة وتقلل من كلفة ومخاطر الاستثمار في البحث والتطوير لطرفي العقد تحقيق فرصا أوسع للشراكة بينهما.

4- هناك خطوات إيجابية تم اتخاذها من قبل بعض مؤسسات الدولة في العراق لتعزيز فرص التعاون بين الجامعات وقطاعات الأعمال وانشاء حاضنات الأعمال، غير أن آثارها متواضعة جداً مقارنة بما تحقق دولياً ، كما أنه لم تتح فرصة متابعتها للعديد من أساتذة الجامعات الذين كان بالامكان مشاركتهم فيها لتتكون لديهم الخبرات للمساهمة بتعزيز فرص التعاون بين الجامعات والقطاعات الانتاجية.

5- تتطلب عملية التنمية المستدامة في اقتصاد مفتوح مرتكز على المعرفة دعم وتدريب الكفاءآت الوطنية للمساهمة في تعزيز متطلبات رقمنة الاقتصاد وتحسين قدرته التنافسية وتسريع نموه من خلال المساهمة بسلسلة القيمة المضافة دولياً.

6- ترتفع فرص الشراكة المثمرة بين الجامعات وقطاعات الأعمال بصياغة نظام حوافز ملائم لتفعيلها، وتوفير مؤشرات ملائمة لقياس ومتابعة متطلباتها وآثارها على الابتكار والاستثمار.

7- قد يترتب على التنسيق والتعاون بين الجامعات وهيئة الاستثمار إمكانية تحسين مناخ الاستثمار عبر المساهمة في اعداد خارطة استثمار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات ارتباطات جيدة بالشركات الكبيرة.

ثانيا ـ التوصيات:ـ

1- الدعوة لانشاء مجلس يضم ممثلين لأساتذة الجامعات ومنتسبي المؤسسات البحثية وقطاعات الأعمال بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة لبلورة رأي موحد للضغط من أجل تحقيق ما يأتي:-

أ- توفير التمويل اللازم من الموازنة العامة بمستوى مقارب لنسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي في المتوسط العالمي لغرض دعم الجهد الوطني في مجال نشاط البحث والتطوير ولانشاء حاضنات أعمال وتوفير شركاء تجاريين للجامعات، والاستعانة بالخبرات الدولية لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد المتاحة ولربط الجهود الوطنية في هذا المجال بنظائرها الاقليمية والدولية وبما يعزز فرص التنمية المستدامة في اقتصاد المعرفة.

ب- اعداد إستراتيجية وطنية بالاستعانة بالخبرات الدولية لتحسين مقومات جاذبية الاستثمار ومحاربة الفساد وسوء الادارة وتعزيز متطلبات رقمنة الاقتصاد وتطوير قدرات الكفاءآت الوطنية لتحسين الأداء الاقتصادي عبر المساهمة في سلسلة القيمة المضافة دولياً.

ج- ضرورة سن التشريعات والأنظمة لتوفير حوافز للشركات التي تقدم على التعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية كمنحها اعفاءآت ضريبية مثلا بقيمة مساهمتها بتمويل البحوث التطبيقية، أو اعتماد نسبة انفاقها على البحث والتطوير إلى القيمة المضافة كمعيار لتصنيف الشركات عند تقدمها للمنافسات العامة التي تطرحها أجهزة الدولة.

د- اتخاذ التدابير اللازمة للاسراع بادراج العراق ضمن المؤشرات الدولية لا سيما مؤشر الابتكار العالمي (GII) لمتابعة تطور واقع الابتكار في العراق وتبني السياسات الملائمة ذات الصلة بهذا المجال. والتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة البحث والتطوير لتوفير مؤشرات ملائمة لقياس متطلبات ومكاسب التعاون بين الجامعات وقطاعات الأعمال لتبني السياسات اللازمة لتطوير آليات التعاون المثمر لأطرافه.

2- تشكيل لجنة من أعضاء هيئة التدريس في كل كلية لمناقشة ما مطروح من تجارب ومقترحات لصياغة اجراءآت وآليات ملائمة للتعاون مع نظرائهم في قطاعات الأعمال واطلاع هيئة التدريس بمحتواها لمناقشتها وتعديلها واقرارها من قبل مجلس الكلية، ليتسنى بعدها تكليف اللجنة للمباشرة بمفاتحة قطاعات الأعمال بصدد موضوع التعاون وآلياته المقترحة وفقا للتعليمات النافذة لآلية تعاون تشكيلات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة.

3- تفعيل دور وحدات العلاقات العامة في تشكيلات الجامعات وقطاعات الأعمال وتكليفها بمسؤولية متابعة وتوثيق التواصل بين الطرفين على وفق الالتزامات المتبادلة وتوقيتاتها.

4- تكليف وحدات العلاقات العامة ومراكز الحاسبات وتقنيات المعلومات في الجامعات وقطاعات الأعمال باعداد وتحديث قاعدة بيانات عن كوادرها البشرية ومسؤولياتهم وتخصصاتهم مع فكرة موجزة عن نوعية البحوث التطبيقية التي يمكن مساهمتهم فيها لمعالجة المشاكل التي تواجهها قطاعات الأعمال.

5- التنظيم الزمني والمكاني لمتطلبات استدامة الشراكة عبر توفير مستلزمات عقد الاجتماعات الالكترونية بين أطراف التعاون بتوقيتات لا تتعارض مع التزاماتهم الاعتيادية الأخرى تجاه مؤسساتهم، وتبني المراسلات الالكترونية للتواصل والتوثيق فيما يتعلق بجداًول أعمال الاجتماعات ومحاضرها ومتابعة تنفيذ قراراتها، وعرض بعض جوانبها بعد موافقة الأطراف المشاركة في الاجتماعات لمناقشتها مع الطلبة ضمن ورش العمل والمحاضرات التطبيقية للمساهمة في تعزيز متطلبات التعليم التجريبي بالتعاون مع شريك تجاري.

6- حث منتسبي طرفي التعاون على مشاركتهم في مشروع التعاون عبر تقديمهم لأي استفسار أو رأي قد يساهم في تشخيص موضوع لبحث تطبيقي جديد أو انجاز جزء من متطلبات بحث تطبيقي قائم، على أن تقدم مشاركة واحدة بنص مختصر ويتفق على وضع حد أقصى لعدد أحرف النص لادراجه ضمن محضر الاجتماع لغرض تخفيض تكلفة الفرصة البديلة للوقت المستغرق لإنجاز متطلبات التعاون.

7- اقتراح صيغ ملائمة لعقود البحوث التطبيقية المنجزة لصالح الشركات تمنح بموجبها مكافآت للباحثين تحدد بنسبة من المكاسب الاضافية المتحققة للشركات نتيجة لتطبيق مخرجات البحوث في نشاط الشركات التجاري.

8- الترويج لقبول جهود البحوث التطبيقية التي لم تتوصل إلى النتائج المرجوة منها كجزء من متطلبات الحصول على شهادات التخرج للدراسات الأولية والعليا أو لمتطلبات الترقيات العلمية، شرط اتباع منهجية علمية صحيحة وارتكاز فرضيات الدراسة على حقائق أو نظريات علمية وتشخيص أسباب تعذر انجاز أهداف الدراسة بشكل ملائم للاستفادة منها في الدراسات اللاحقة.

9- تشجيع أساتذة الجامعات لعرض قصص النجاح للبحوث التطبيقية كحالات دراسية للطلبة، وعرض الدراسات التي تعذر انجاز أهدافها باعتبارها مشاكل وتحديات قائمة للتدريسيين وطلبتهم

لمناقشتها والتفكير بتقديم حلول بديلة لها، وادراجها ضمن البحوث المقترحة لاغراض التخرج أو للترقية العلمية شرط تقديم فكرة حل جديدة للمشكلة.

10- توفير قواعد بيانات تتضمن البحوث التطبيقية التي أجريت محليا ودولياً، وتساعد على الربط بين الأنشطة المختلفة للبحوث التطبيقية القائمة والمقترحة والابتكار وريادة الأعمال والجهات الداعمة والممولة لها.

11- حث أساتذة الكليات ذات التخصصات الاقتصادية والادارية للمشاركة في اعداد دراسات تقويم الأداء الاقتصادي للشركات الوطنية لتشخيص الفرص والتحديات التي تواجهها، ولمساهمة الكوادر الجامعية بمختلف تخصصاتها لإنجاز بحوث تطبيقية تستمد مواضيعها من تلك الفرص والتحديات.

12- توفير الحوافز الملائمة لحفز الجهود في الجامعات وقطاعات الأعمال لاكتشاف أفكار مشاريع صغيرة ومتوسطة ذات ارتباطات جيدة بمدخلات و/أو مخرجات الشركات الوطنية واعداد دراسات جدوى أولية لها تعكس فرص مساهمتها بسلسلة القيمة المضافة محليا ودولياً والسعي لتجسيد المتميز منها ضمن حاضنات أعمال تمول من الجامعات وتدار من قبل كوادرها.

13- التعاون مع الهيئة الوطنية للاستثمار لعرض أفكار المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن خارطة استثمارية لتسليط الضوء على الفرص المتاحة والعمل لتبسيط الاجراءآت اللازمة للبدء بالأعمال.

14- الاستفادة من فكرة الافصاح الاختياري للشركات لاسيما الشركات الخاسرة في سوق العراق للأوراق المالية (وللشركات خارج السوق) لابراز جهودهم بانجاز صيغ شراكة رسمية مع الجامعات لا سيما في مجال دعم اتخاذ القرارات الاقتصادية والادارية.

15- تطوير أساليب المحاضرات عبر تركيزها على عرض حالات دراسية في بيئة الأعمال تتضمن تحديات وقصص نجاح، وعرض لرؤية وخبرات رجال الأعمال كعرض أساليبهم في اتخاذ القرار واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للاستثمارات.

16- ضرورة اطلاع أساتذة الجامعات على أي مقترحات تتعلق بانشاء حاضنات الأعمال في العراق ودعوتهم للمساهمة بمتابعة مراحل انشائها ونضوجها لتطوير الخبرات الوطنية وتعزيز الارتباط بين الجامعات وقطاعات الأعمال وتحسين وضع العراق ضمن مؤشر الابتكار العالمي.

المصادر

(1)Paul Phillips, Inside Capitalism An Introduction to Political Economy, 2007,P:117.

(2) أنظر في ذلك:

-Jeffrey Yi- Lin Forrest, A Systems Perspective on Financial systems, CRC Press, 2014, P:66.

-M. Sornarajah, THE INTERNATIONAL LAW ON FOREIGN INVESTMENT, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, THIRD EDITION, 2010, P:8.

(3) أنظر في ذلك:

-MARK L. ZYLA, Fair Value Measurements: Practical Guidance and Implementation, John Wiley & Sons, Inc., 2009, P:89.

-McConnell Brue, Microeconomics, McGraw-Hill Professional, 2004, P:241.

– ادواين منسفيلد ، الاقتصاد التطبيقي في ادارة الأعمال، ترجمة جورج فهمي رزق، المكتبة الأكاديمية، 1999، ص:212.

(4)Cornall SC Johnson College of Business and Others, The Global Innovation Index 2017 innovation Feeding The World, Tenth Edition, PP:47-48.

(5) Ibed. , P:47.

(6) Ibed. , PP:48-49.

(7) Ibed. , P:52.

(8) للمزيد من التفصيل يمكن زيارة الموقعين الآتيين:

https://www.globalinnovationindex.org/about-gii

https://www.globalinnovationindex.org/search/Efficiency%20Ratio

(9) ادواين منسفيلد ، مصدر سبق ذكره، ص:463.

(10) ادواين منسفيلد ، مصدر سبق ذكره، ص:207.

(11) كيث هارتلي وكلم تيسدل، السياسة الاقتصادية الجزئية، ترجمة عبد المنعم السيد على، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1981، ص ص: 346–348.

(12) ادواين منسفيلد ، مصدر سبق ذكره، ص:219.

(13) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017، ص ص: 26–31.

(14) الوكالة اليابانية للتعاون الدولي/ جايكا، دليل الاعتبارات البيئية والاجتماعية للوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، 2004، ص:5.

(15) Cornall SC Johnson College of Business and Others, op.cit., p:9.

(16) UNCTAD, WORLD INVESTMENT REPORT 2017 INVESTMENT AND THE DIGITAL ECONOMY, Printed at United Nations, Geneva, 2017, PP: 215 - 217.

(17) المبيريك، وفاء ناصر، النظام البيئي لريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية، كتاب أبحاث المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال 2014، ص:30.

(18) للمزيد من التفصيل يمكن زيارة الموقعين الآتيين:-

http://www.gafi.gov.eg/arabic/pages/default.aspx
https://www.tahrirnews.com/posts/807237/

(19) معهد البحوث والاستشارات جامعة الملك عبد العزيز، نحو مجتمع المعرفة الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات في الأبحاث، 1426 هـ، الاصدار الخامس، ص:3-4.

(20) الحسنية، سليم ابراهيم، نحو بناء نظام تشاركية ابداعية بين الجامعة وقطاع الأعمال – تجارب ونموذج لدورة حياة مستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28 العدد الأول، 2012، ص:330.

(21) الحريري،خالد حسن علي، العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن، 2010.

(22) الهاجري، عبد الله سعد، دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت، الملتقى العربي "حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية"، تونس، ص:5.

(23) بو قحف، عبد السلام، 2002، العولمة وحاضنات الأعمال، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية.

(24) فوزي عبد الرزاق، اشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل: رؤية مستقبلية حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري، كتاب أبحاث المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال 2014، ص:189.

(25) المصدر السابق، ص: 194.

(26) سامي مراد، سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الادارية بالمملكة العربية السعودية، ورقة علمية مقدمة إلى مؤتمر التنمية الادارية في ظل التحديات الاقتصادية، 2016، ص: ص:8-9.

(27) كمال المصري، آفاق التعاون بين القطاعين الخاص والأكاديمي، ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي بعنوان المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص نحو الشراكة والتكامل،الجامعة الاسلامية،غزة،2014،ص ص:4-5.

(28) للمزيد من التفصيل يمكن زيارة الموقع الآتي:-

/https://gbsn.org/learning-matters-reflections-gbsn-cambodia-summit

(29) Graham Gibbs, LEARNING BY DOING, OXFORD CENTRE FOR STAFF AND LEARNING DEVELOPMENT, First Edition, 2013, PP:8-9.

للمزيد من التفصيل يمكن زيارة الموقع الآتي:-

http://www2.glos.ac.uk/gdn/gibbs/index.htm

(30) Ibed. , P:19.

(31) أنظر في ذلك:

- رشا حمادة، قياس أثر الافصاح الاختياري في جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية في بورصة عمان)، المجلة الاردنية في ادارة الأعمال، المجلد 10، العدد 4، 2014، ص ص:674-695.

- سعد محمد مارق، قياس مستوى الافصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والادارة، م23 ، ع 1،2009، ص ص: 131-174 .

(32) الحريري،خالد حسن علي، مصدر سبق ذكره.

(33) للمزيد من التفصيل يمكن زيارة الموقع الآتي:

https://www.rdd.edu.iq/index.php/2015-02-15-06-40-19/49-2015-05-19-07-53-33

(34) للمزيد من التفصيل يمكن زيارة الموقع الآتي:

http://www.molsa.gov.iq/index.php?name=News&file=article&sid=7182

(35) للمزيد من التفصيل يمكن زيارة الموقع الآتي:

http://industry.gov.iq/index.php?name=News&file=article&sid=1195

(36) سامي مراد، مصدر سبق ذكره، ص:28.